منتدى التنمية
اللقاء السنوي الرابع والعشرون
16– 17 يناير 2003
مملكة البحرين

التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي النجاحات والاخفاقات

البعد الاقتصادي للتنمية البشرية في دولة مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على حالة مملكة البحرين

د. عبدالله محمد الصادق
مركز البحرين للدراسات والبحوث

المحتويات

1. التنمية البشرية: منظور جديد للتنمية.

2. مصادر النمو في الاقتصاديات الخليجية: دراسة حالة الاقتصاد البحريني.

   2.1. النمو الاقتصادي وتحليل جانب الطلب.
   2.2. النمو الاقتصادي وتحليل جانب العرض.

3. التقارب الاقتصادي بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

   3.1. التقارب الاقتصادي: الاطار النظري.
   3.2. التقارب الاقتصادي: مؤشرات الاداء الاقتصادي.

4. سوق العمل الخليجي: دراسة حالة سوق العمل البحريني.

   4.1. هيكل مهارات العمالة في سوق العمل الخليجي.
   4.2. وضع المرأة في سوق العمل.

5. التعليم والنمو الاقتصادي: دراسة حالة البحرين.

   5.1. التحصيل التعليمي.
   5.2. مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي.

1. التنمية البشرية : منظور جديد للتنمية

يعتبر الأفراد وسيلة وغاية للتنمية الاقتصادية. فلقد اهتم الاقتصاديون لسنوات عديدة برأس المال المادي كوسيلة للتنمية البشرية وأهملوا مفهوم راس المال البشري بسبب عدم القدرة على قياسه كمياً ونوعياً. وعليه، فإن العديد من الدول التى تمتعت بموارد مالية في فترة معينة من مسيرتها لم تستطيع أن تحافظ على نموها عندما انخفضت تلك الموارد المالية بسبب افتقادها الى رأس المال البشري المتمثل في وجود المؤسسات الفعالة والمهارات البشرية. وبالتالي لم تستطع تلك الدول أن تحول المكاسب المالية المؤقتة الى دخل مستمر. وبالمثل يمكن الحديث عن دول تمتعت بمستويات متشابهة من الموارد الطبيعية نمت بشكل مختلف عن بعضها بسبب الاختلاف في قدراتها البشرية.

وكذلك يمكن الحديث عن الأفراد كغاية للتنمية. فلقد كان الاهتمام السائد في فكر التنمية الاقتصادية يركز على تطور مستوى الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، فلقد كانت المؤسسات الدولية عندما تضع برامج تكييف هيكلية للدول النامية كانت تنظر الى تكلفة هذه البرامج من ناحية الناتج المحلي الإجمالي الضائع ولم تعطى أهمية للقدرات البشرية الضائعة مما أدى الى تعثر العديد من هذه البرامج. وضمن هذا السياق، يمكن القول بإن الاعتقاد السائد هو أن الاصلاح الاقتصادي يشكل نقيض التنمية البشرية. فلقد كان ينظر الى أن متطلبات الاصلاح تتمثل في تصحيح اختلال الأسعار، ودور أكبر لآلية السوق، وتدخل أقل من قبل الدولة، وتركيز على إدارة الطلب وهي ذات مدى قصير. وفي المقابل، فإن التنمية البشرية يتم النظر إليها على أساس أنها تتطلب تدخل أكبر من قبل الدولة وخاصة في مجالي التعليم والصحة. كما وأنها تتحقق من خلال التركيز على إدارة جانب العرض الذى يمتاز بالمدى الطويل. ولكن يمكن القول بإن ليس في المسالة المطروحة اى تناقض. فمن المعروف ان تخصيص الموارد (resourses

(allocation في الدول النامية يظل دائماً أقل من مستوى الوضع المطلوب، وعليه، فإن تحسين إدارة جانب الطلب وما يتصل بها من تصحيح اختلال الأسعار وتقليل تدخل الدولة والسيطرة على الفساد والإداري سيسمح، ولاشك، بتحرير الموارد المطلوبة للنمو والتنمية البشرية.

وعليه، كيف يمكن الربط بين الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية؟

ينبغي القول في البدء بإن الجدل بين الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية ليس أمراً جديداً. ففي أوائل السبعينات كان هناك شعوراً سائداً بين الاقتصاديين ومتخذى القرار بإن النمو وتوزيع ثمار هذا النمو شيئان نقيضان. ولكن الاقتصاديون استطاعوا أن يجدوا جواباً مناسباً عندما اكتشفوا بإنه بالأمكان الجمع بين النمو وتوزيع الدخل وذلك من خلال رفع الإنتاجية. وعليه، فإن استراتيجية التنمية ينبغي أن تهدف ليس الى رفع انتاجية الأصول الثابتة أو الخدمات الاجتماعية العامة فحسب ولكن عليها أن تركز على رفع انتاجية محدودي الدخل وخاصة الفقراء منهم. وبالتالي، فإن هناك ضرورة في وضع السياسات المناسبة لتحقيق ذلك وخاصة في مجال التمويل لرفع انتاجية محدودي الدخل، واعتبار هذا الموضوع ضمن أولويات أهداف السياسة الاقتصادية العامة مثل ماهو الحال فيما يتعلق بزيادة معدل النمو الاقتصادي ورفع متوسط دخل الفرد.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بإن التنمية البشرية لا تمثل إضافة جديدة الى الجدل حول موضوع التنمية فحسب، ولكن هي، في الحقيقة، تشكل منظور جديد لإعادة النظر إلى المنهجية التقليدية للتنمية [*].

[*] - لمزيد من الإطلاع على مفهوم التنمية البشرية أنظر
Mahbub ul Hug . Reflection on Human Development . Oxford University Press. N.Y. 1995.

2. مصادر النمو في الاقتصاديات الخليجية: دراسة حالة الاقتصاد البحريني.

تستطيع الدول في المرحلة الأولى من التنمية تحقيق نمو سريع بالاعتماد على تراكم عوامل الإنتاج. ولكن بعد انقضاء هذه المرحلة، لن يكون بمقدور هذه الدول تحقيق نمو بمجرد إضافة المزيد من عوامل الإنتاج (نظرية المردود التنازلي). وتبدو الحاجة كبيرة الى تحسين إنتاجية استخدام عوامل الإنتاج التي تبرز كمسألة حاسمة لمتخذي القرار من أجل المحافظة على معدل نمو سريع ومنتظم للناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى، تشكل التغيرات في الطلب والتجارة الخارجية دوراً كبيراً في تحقيق النمو بشكل مطرد في دول العالم وخاصة الدول النامية. وشهدت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول برفع معدلات النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والنامية وذلك في ظل موجات الأزمات الاقتصادية التي مرت بها العديد من بلدان العالم في روسيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وحالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. كما شهدت نفس الفترة تراجع معدلات النمو في الاقتصاديات المصدرة للبترول ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض أسعار البترول، حيث وصل سعر النفط الخام من سلة الأوبك إلى 12.28 دولار للبرميل في عام 1998 ليعاود الارتفاع في عام 2000 ومن ثم ينخفض في عام 2001 على الرغم من ارتفاع سعر النفط في الفترة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر مباشرة.

وفي ضوء ما تقدم أعلاه، تتضح أهمية تسليط الضوء على النمو في الاقتصادات الخليجية ومناقشة السبل الكفيلة بزيادة معدلاته بشكل يسمح بتحقيق الهدف الاستراتيجي لهذه الدول في المحافظة على مستوى معيشي عال ومتزايد للمواطنين.

2.1 النمو الاقتصادي وتحليل جانب الطلب:

فإذا قررنا أن نبدأ بمناقشة جانب الطلب وهو المتعلق بالأمد القصير، خاصة وإن هناك اهتماما كبيراً سواء لدى القطاع الخاص أم لدى الحكومة في الاقتصادات الخليجية بتبديل الحالة الاقتصادية الراهنة وإيجاد حالة من النمو المستدام في مجالات التجارة، والخدمات والصناعة. ولكن ما هي العناصر المكونة لجانب الطلب والتي من خلال التأثير عليها يمكن إيجاد التأثير المطلوب على الاقتصاد الوطني ككل؟ في الواقع، يشتمل جانب الطلب على العناصر الأساسية التالية : الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وإنفاق القطاع الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثمار أيضاً. ويبقي العنصر الأخير وهو ما يتعلق بالتجارة الخارجية ويتصل بالطلب الخارجي على المنتجات الخليجية سواء أكانت تلك سلعاً صناعية أم منتجات خدمية كالسياحة أو ما شابه ذلك.

يمكن تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الطلب والذى بدوره يوضح مساهمة كل عنصر في النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تحقيق ذلك بافتراض أن القيمة الكلية للإنتاج في اقتصاد معين في سنة محددة يتم استهلاكها أو ادخارها – وبالتالي استثمارها – أو تصديرها. ويشير جدول رقم

(1) الى نتائج مصادر النمو في الناتج الإجمالي للاقتصاد البحريني من ناحية الطلب. فلقد تم تقسيم الفترة تحت البحث 1987–1997 الى فترتين جزئيتين وهما : الفترة الجزئية الأولى 1987 – 1992 والفترة الجزئية الثانية 1992–1997. كما تم تطبيق المعادلة على فترة العشر السنوات الأخيرة 1987 – 1997.

جدول رقم (1)

تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الطلب%

نوع النشاط	1992–1987	1997–1992	1997–1987
الاستهلاك	84.2	25.6	49.4
الحكومي	20.8	8.8	12.3
الخاص	63.8	16.9	37.2
الاستثمار	19.6	−48.8	−1.0
الحكومي	−2.1	0.0	−0.6
الخاص	21.7	−48.8	−0.4
التغير	40.8	0.0	−7.3
صافي التجارة	−44.2	122.5	58.7
الصادرات	93.8	90.6	104.5
الواردات	137.9	−31.9	45.8
نمو الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.00

[***] ويوضح الجدول نفسه بأن صافي الصادرات قد شكل المصدر الأساسي للنمو خلال كامل الفترة 1987 – 1997 تحت الدراسة وكذلك في الفترة القصيرة الثانية 1992–1997. بينما كانت مساهمته بالسالب في الفترة القصيرة الأولى 1987 – 1992 وتشكل أيرادات النفط أكثر من 80% من الصادرات. وتعتبر المصدر الرئيسي في تمويل ميزانية الدولة حيث تشكل نسبة مساهمته أكثر من 60% من إجمالي إيرادات موازنة الدولة.

أما المصدر الثاني للنمو فلقد كان الاستهلاك. حيث بلغت مساهمته 49.4% في الفترة الكلية، بينما تراوحت مساهمته بين 84.2% في الفترة القصيرة الأولى و 25.6% في الفترة القصيرة الثانية. وتشير نتائج تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى تراجع الأنفاق الحكومي الاستهلاكي من 20.8% في الفترة الجزئية الأولى الى 8.8% في الفترة الجزئية الثانية وبلغت النسبة 12.3% في إجمالي الفترة. وبالمثل فلقد تراجع الإنفاق الخاص الاستهلاكي بشكل كبير من 63.8% في الفترة القصيرة الأولى الى 16.9% في الفترة القصيرة الثانية وبلغت النسبة حوالي 37.2% في كامل الفترة تحت الدراسة. أما على صعيد الاستثمار، ومع استثناء الفترة القصيرة الأولى 1987–1992 يمكن القول بأن مساهمة الاستثمار في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت سلبية طوال الفترة تحت الدراسة.

ويبقى القول، بأن استعراض نتائج نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة تحت الدراسة يعكس أداء الاقتصاد البحريني في الفترة الثانية مقارنة بالفترة القصيرة الأولى.

[***] يمكن تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الطلب باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta Y / Y_t = \Sigma Y_{it} / Y_t * (Y_{it+1} - Y_{it}) \div Y_{it})$$

حيث يشير (i) الى طلب (i) في الاقتصاد المعين وتشير المعادلة الى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في فترة معينة هو عبارة عن المجموع الموزن لنمو قطاعات الطلب للناتج المحلي الإجمالي وتمثل الأوزان في المعادلة نصيب كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الزمنية (t). وتسمح هذه الطريقة بتفسير النمو الكلي للاقتصاد حيث أن مساهمة عنصر أو قطاع الطلب المعين في النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي لا يعتمد فقط على معدل النمو ولكن أيضاً على حجمه النسبي. وعليه، فإن عنصر أو قطاع طلب صغير ذا نمو سريع يمكن ألا تكون مساهمته كبيرة الى إجمالي النمو مقارنة بعنصر أو قطاع طلب كبير يمتاز بمعدل نمو بطئ.

ولقد أشارت دراسة لمصادر النمو للاقتصاد الكويتي من جانب الطلب خلال الفترة 1995–2000 الى أن الطلب المحلي ساهم بـــ 40% من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهم صافي الصادرات بـــ 60% من هذه الزيادة. وعليه، يمكـــن القول بإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة قـــد تحققـــت نتيجة لزيادة الصادرات على الواردات. وحيث إن صـــادرات الـــنفط ومنتجاتـــه تتخطى 92% من إجمالي الصادرات في الكويت، فإن ذلك يشير الى أن الجـــزء الأكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (60%) قد تحقق نتيجة لتطـــورات في سوق النفط العالمي وبصورة خاصة تغيرات أسعار النفط العالمية*.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بإن نمط مصادر النمو من جانـــب الطلـــب فـــي اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بإهمية الـــدور الرئيســـي لصـــافي الصادرات والتي تشكل صادرات النفط النصيب الأكبر فيه – فـــي نمـــو النـــاتج المحلي الإجمالي وخاصة في فترات الانتعاش الاقتصادي. وبالمثل، فإن دورهـــا يتراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الركود الاقتصـــادي. ويشـــكل نموذج مصادر النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون إشكالية النمو والتنميـــة البشرية في هذه المنطقة. وعليه، فإن هناك حاجة إلى الخروج من هذه الإشـــكالية بتعزيز تنوع القاعدة الاقتصادية في اقتصاديات دول المجلس وما يرتبط من زيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وذلك لتسريع معـــدلات نموهـــا مقارنة بالقطاعات النفطية.

---

* الاقتصاد الكويتي خلال السنوات الخمس الأخيرة من الألفية الثانية 1995 – 2000 مجلة المال والصناعة. العدد التاسع عشر 2002. بنك الكويت الصناعي. الكويت.

2.2 النمو الاقتصادي وتحليل جانب العرض:

النظرة السائدة تتمثل في أن معدل النمو الاقتصادي هو دالة في الاستثمار الى الناتج المحلي، وإنتاجية الاستثمار. وعليه فإن العديد من الدراسات التطبيقية تستخدم علاقة هارود – دومار المشهورة للتعرف على إنتاجية الاستثمار. وعليه، فإن معدل النمو الاقتصادي هو دالة نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى إنتاجية الاستثمار وتعرف على أساس مقلوب معامل رأ س المال (نسبة رأس المال الى الناتج المحلي الاجمالي).

إضافة إلى ذلك، فإن نسبة رأس المال الى الناتج يمكن أن تسلط الضوء – ولو بشكل جزئي – على كفاءة الاستثمار. وعليه، فإن تحسين إنتاجية الاستثمار يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع تخفيض نسبة رأس المال الى الناتج للاقتصاد ككل. وبالمناسبة، فإن هذه النسبة للاقتصاد ككل تشتمل، في الواقع، على نسب رأس المال الى الناتج للقطاعات الفرعية. إضافة الى ذلك، فإن الاقتصاد عادة، يشتمل على قطاعات تتفاوت طبيعتها فيما يتعلق بحجم نسبة رأس المال الى الناتج. وعليه، فإنه كلما كان كان نصيب الاستثمار أكبر في القطاعات التي تتمتع بنسبة كبيرة من رأس المال الى الناتج كانت هذه النسبة كبيرة في الاقتصاد ككل مما يؤدى الى إنتاجية أقل للاستثمار.

ويوضح الشكل رقم (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة رأس المال الى الناتج (ICOR) في الاقتصاد البحريني خلال الفترة 1990–1999. وضمن هذه السياق، فإنه من المفترض أن تكون نسبة رأس المال الى الناتج أو ما يسمىICOR منخفضة في السنوات التي تشهد معدل نمو عالياً GDP. فعلى سبيل المثال، فإن معدل نمو GDP كان عالياً في عام 1993 بينما كانت نسبة ICOR منخفضة. كما يمكن الملاحظة أيضاً بأن

في بدايات التسعينات شوهد تراجع في ICOR ولكن منذ منتصف التسعينات يمكن ملاحظة تباطؤ النمو الاقتصادي مع ارتفاع في نسبة ICOR لتعاود الانخفاض مع بدايات العقد الجديد، وارتفاع في نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الانخفاض بعد تراجع سعر النفط الخام في عام 1998 لتعاود من جديد الارتفاع في بدايات العقد الجديد.

ويبقى القول بأن مصادر النمو الاقتصادي من جانب العرض في دول مجلس التعاون الخليجي تكتسب أهمية كبيرة لكونها المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي على المدى البعيد والذي يشكل بدوره أحد المعايير الأساسية وربما الحاسمة في تعزيز التقارب الاقتصادي Convergence بين دول المجلس.

3. التقارب الاقتصادي(Economic Convergence) بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

يكتسب موضوع التقارب الاقتصادي الإقليمي أهمية متعاظمة ضمن توجهات السياسة الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي وبالمثل يمكن الحديث عن ما تمثله هذه القضية من أولويات التطلعات المستقبلية لمواطني دول المجلس. ويبقي القول بإن التقارب الاقتصادي الإقليمي أصبح ينظر إليه المدخل المناسب لحركة العولمة الاقتصادية.

يرتبط مفهوم التقارب الاقتصادي بنظرية النمو النيوكلاسيكية. وينقسم التقارب الاقتصادي – ضمن مفهوم النظرية الاقتصادية – إلى نوعين: التقارب الأسمى والتقارب الحقيقي. يتمثل التقارب الأسمى في تقارب واستقرار الأسعار واللذان يعتبران شرطان أساسيان في تحقيق معدلات صرف مستقرة التي هي بدورها حالة ضرورية لتبني عملة نقدية موحدة. ولكن تقارب واستقرار الأسعار، في الحقيقة، لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير بيئة ماكرو اقتصادية موحدة ومستقرة وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على معدلات فائدة منخفضة ونسب منخفضة للعجوزات في موازنات الدول. وفي المقابل، فإن التقارب الحقيقي يشير إلى التقارب في نمو متوسط الدخل للفرد مع التأكيد على إعطاء وزن أكبر في معدلات النمو للدول الأقل حظاً اقتصادياً. ويجادل(1991) Barro and Martin إلى أن التقارب الحقيقي يمكن مناقشته من خلال مفهومين. المفهوم الأول ويُشير إلى تقارب

متوسط دخل الفرد لكل دولة من دول مجموعة اقتصادية معينة تجـــاه المتوســـط العام لدخل الفرد لدول تلك المجموعة أو حالة التوازن Steady State لمســـتوى دخل الفرد في دول المجموعة ككل. أما المفهوم الثاني فيشير إلـــى التغيـــر فـــي التشتت (dispersion) في متوسط دخل الفرد بين دول المجموعة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن ملاحظة بأن مفهوم التقارب الأسمى والحقيقي يتداخلان ضمن بعضهما البعض. فعلى سبيل المثال، يمكن القول بأن القيود التي تفرض من أجل المحافظة على عملة نقدية موحدة ستساهم ولاشك في تقليص درجة التفـــاوت في معدلات النمو بين تلك الدول. وكذلك يمكن الإشارة إلى أنه على الـــرغم مـــن الاهتمام المتزايد بالتقارب الأسمى والمتمثل في الحديث المستمر والمتكرر حـــول أهمية العملة النقدية الموحدة، فإنه يبقى القول بأن التقارب الحقيقي فـــي معـــدلات النمو لمتوسط دخل الفرد وإنتاجية العمل هو الهدف الأساسي الذى ينبغي الاهتمام به وتسليط الضوء عليه والتأكيد على أهمية تحقيقه.

3.2 التقارب الاقتصادي: مؤشرات الأداء الاقتصادي

ينبغي الإشارة في البدء إلى أن من أهم أهداف دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في تحقيق التقارب الاقتصادي. ولكن قبل مناقشة مدى التقارب الاقتصادي بين دول المجلس لابد من القول بان هذه الدول تشكل، في الواقع، مجموعة اقتصادية

متميزة في العديد من الخصائص. ويشكل التقارب الجغرافي أحد العناصر الأساسية المكونة لهذه المجموعة الاقتصادية. فالتقارب الجغرافي يشكل المدخل المناسب لتعزيز التفاعلات والارتباطات بين المجتمعات المتقاربة جغرافياً. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تشكل الجذور المشتركة والروابط التاريخية كما تشكل الثقافة و التكوين الاجتماعي عناصر تعزز هذا التقارب الجغرافي، ويضفي النفط أهمية دولية متعاظمة على المجموعة الاقتصادية الخليجية. وعلى حد قول أحد المحللين السياسيين فأن النفط جلب لدول الخليج العربي الثراء وجعل شعوبه من أغنى الأغنياء. ولكن النفط جلب أيضاً العديد من المتاعب وخلق توترات جديدة غير مألوفة وعمق الخلافات الجغرافية. وفي ضوء كل ما تقدم، تأتي أهمية تحويل التقارب الجغرافي وما يرتبط به من عناصر أخرى تاريخية وثقافية إلى تقارب اقتصادي. بل أنه يمكن القول بأن التقارب الاقتصادي هو التحدي الأساسي المطروح تجاه تعزيز التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور. ولكن ما هي مؤشرات هذا التقارب الاقتصادي؟ وكيف يمكن تحقيقه؟.

يبين الشكل رقم (1) التقارب الحقيقي في مستويات متوسط الدخل للفرد لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالمتوسط العام لدول المجلس خلال الفترة 1988–1997. ويشير نفس الشكل إلى أن مجموعة دولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت تزيد على المتوسط العام لدول المجلس بما يعادل تقريباً مرتين بينما تقع مجموعة دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، وعمان في مستوى متقارب أو أقل من مستوى المتوسط العام لدخل الفرد لدول المجلس. ولقد شكل عام 1990 حالة استثنائية لدولة الكويت حيث انخفض متوسط دخل الفرد الى ما أقل من المتوسط العام لدخل الفرد لدول المجلس. كما ويوضح الشكل (1) فأن هناك تقارب بين متوسط دخل الفرد بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية من ناحية، وبين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. وفي المقابل، يتسم منحنى متوسط الدخل للفرد في البحرين بالثبات حول المتوسط العام لدول المجلس بينما يشهد منحني متوسط الدخل للفرد في الكويت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض مقارنة بمستويات دخل الفرد في بقية دول المجلس.

جدول رقم (1)

المتوسط العام والانحراف المعياري لمتوسط دخل الفرد لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 1988 – 1997

السنة	المتوسط الموزون	المتوسط (غير موزون)	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري النسبي %
1988	7661.9	10807.1	4723.9	**43.7**
1989	7918.3	11161.0	5040.4	45.2
1990	8330.4	10977.3	5278.4	48.1
1991	8745.2	12399.2	5410.9	43.6
1992	8738.0	11884.2	4836.2	40.7
1993	8761.1	12443.5	5213.8	41.9
1994	8641.0	12167.2	5063.4	41.6
1995	8561.7	12104.6	4964.5	41.0
1996	8533.8	11917.3	4795.4	40.2
1997	8490.9	11650.0	4477.1	38.4

أحتسب المتوسط العام والانحراف المعياري وذلك بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 1988 – 1997 بالأسعار الثابتة (أسعار 1992) بالمليون دولار أمريكي. انظر الكتاب الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي. إصدار منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. الدوحة، قطر 1999م.

ويشير الجدول رقم (1) إلى تطور المتوسط العام لمستوى دخل الفرد لدول المجموعة ككل بالإضافة إلى تطور مقياس الانحراف المعياري Standard deviation. ويتضح من بيانات نفس الجدول إلى أن المتوسط العام لمستوى دخل الفرد (غير الموزون)، بعد فترة من التذبذب في الفترة 1988 – 1992، قد شهد ارتفاعاً في الفترة من 1992 وحتى 1995 ومن ثم بدأ ينخفض في العامين 1996 – 1997. وفي المقابل يشير تطور مقياس الانحراف المعياري إلى زيادة التباعد في مستويات متوسط دخل الفرد في الفترة من 1988 حتى 1991 والى التقارب في متوسط دخل الفرد منذ عام 1992.

وعليه يمكن القول بأنه منذ عام 1993 بدأت مستويات متوسط دخل الفرد تشهد تزايد تدريجي نحو التقارب. ويؤكد الجدول رقم (1) الذي يبين تطور مقياس الانحراف المعياري النسبي – نسبة إلى المتوسط العام السنوي لدخل الفرد لدول المجلس – تحرك متوسط الدخل للفرد نحو التقارب في الجزء الأخيرة من الفترة تحت الدراسة.

ويبقي القول بأن السؤال المطروح هنا هو: متى يقع هذا التقارب؟ وبمعنى آخر، هل يقع التقارب في فترة معدلات النمو العالية أو المنخفضة؟ وبالأخذ في عين

الاعتبار معدلات النمو في الفترة تحت الدراسة، نجد أن التقارب الاقتصادي قد حدث ضمن فترة انخفاض المتوسط العام لمعدل النمو الاقتصادي لدول المجلس.

أما السؤال الأساسي ضمن مسألة التقارب الاقتصادي فيتمثل في مصادر هذا التقارب إذا كان موجوداً. ينبغي في البدء التمييز بين نوعين من مصادر التقارب. ففي الحالة الأولي يتعلق الأمر بالتقارب (التباعد) في متوسط دخل الفرد أو إنتاجية العمل. أما الحالة الثانية فتتعلق بالميل تجاه الإلحاق Catching up في مستويات الإنتاجية الكلية TFP. ويعنى الإلحاق في الإنتاجية الكلية ميل مستويات دخل الفرد إلى التقارب. بمعنى آخر، أن التقارب يمكن تفسيره من خلال الاختلاف في معدل نمو كثافة عوامل الإنتاج أو من خلال عملية الإلحاق TFP.

يبين الجدول رقم (2) تطور حجم الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة تحت الدراسة 1988–1997. ولقد تم احتساب متغير الاستثمار على أساس قيمة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أنه باستثناء عامي 1990 و 1991م، مثل حجم الاستثمار في حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن مؤشر الانحراف المعياري يبين أن هناك تزايد في التباعد بين معدلات الاستثمار لدول المجلس.

وللأخذ بعين الاعتبار موضوع كفاءة الاستثمار، فإنه من المهم التعرف عليها من خلال إنتاجية الاستثمار حيث يتم قياسها عادة من خلال نسبة الإنتاج إلى رأس المال real output- capital ratio. وهذا المقياس يمكن التعبير عنه في هذه الورقة بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الاستثمار الحقيقي – ويطلق على ذلك عادة بـ الكفاءة الحدية لرأس المال marginal efficiency of capital. ويوضح الشكل رقم (4) تذبذب منحني هذا المؤشر لدول مجلس التعاون في الجزء الأول من الفترة تحت الدراسة بسبب غزو العراق للكويت في عامي 91/90 ولكن يتجه هذا المؤشر إلى الاستقرار فيما بعد مع حدوث انخفاض كبير في عام 1997. ويوضح نفس الشكل رقم (4) وجود نوع من التقارب لدول مجلس التعاون فيما يتعلق بكفاءة الاستثمار. وهذا ما يؤكده منحني تطور مؤشر الانحراف المعياري النسبي كما هو موضح في جدول رقم (2). وفي ضوء ما تقدم، يمكن الاستنتاج بأن المناخ الاستثماري في دول مجلس التعاون يتسم بالتقارب. وعليه، يمكن القول بأن حركة رأس المال بين اقتصاديات دول مجلس التعاون لا تعتمد على التفاوت في كفاءة الاستثمار ولكن على عوامل أخرى.

جدول رقم (2)

المتوسط العام والانحراف المعياري للاستثمار في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 1988 – 1997

السنة	الموزون $\frac{I}{G}$	غيرالموزون $\frac{I}{G}$	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري النسبي %
1988	0.200	0.190	0.036	18.2
1989	0.200	0.195	0.052	25.9
1990	0.203	0.194	0.030	14.6
1991	0.223	0.242	0.088	39.6
1992	0.220	0.219	0.039	17.8
1993	0.224	0.195	0.053	23.8
1994	0.193	0.184	0.058	30.2
1995	0.210	0.201	0.084	40.2
1996	0.207	0.205	0.093	44.8
1997	0.206	0.202	0.114	55.0

أحتسب المتوسط العام والانحراف المعياري للاستثمار لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الثابتة (أسعار 1992) بالمليون دولار أمريكي. الكتاب الإحصائي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية. الدوحة، قطر 1999م.

جدول رقم (3)

المتوسط العام والانحراف المعياري لإنتاجية الاستثمار في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 1998-1997.

السنة	المتوسط العام (موزون)	المتوسط العام (غير موزون)	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري النسبي %
1988	–	–	–	–
1989	0.521	0.342	0.245	71.6
1990	0.741	−0.011	1.410	−13057.1
1991	0.007	−0.142	0.746	−526.5
1992	0.114	0.621	0.858	138.2
1993	−0.030	0.437	0.681	155.8
1994	0.075	0.176	0.235	133.7
1995	0.238	0.177	0.128	72.2
1996	0.344	0.304	0.242	79.5
1997	0.042	0.114	0.225	197.4

تم احتساب المتوسط العام والانحراف المعياري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بالاعتماد على بيانات الحسابات القديمة لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الثابتة (أسعار 1992) بالدولار الأمريكي (أنظر الكتاب الإحصائي إصدار منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. الدوحة – قطر).

جدول رقم (4)

إنتاجية العمل مع قطاع النفط وبدونه لمجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي(الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين) للفترة 1981/1980-1991/1990

السنة	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري النسبي
الناتج المحلي الإجمالي (مع قطاع النفط)			
1981/1980	45.5	15.4	34
1991/1990	34.0	15.9	46.6
الناتج المحلي الإجمالي (بدون قطاع النفط)			
1981/1980	19.3	3.3	17.2
1991/1990	20.6	5.8	28.1

وتكتسب حركة إنتاجية العمل بين اقتصاديات الدول وقطاعاتها الاقتصادية أحمية كبيرة في رفع مستوى الإنتاجية وتعزيز القدرات البشرية للعـــاملين. ولقـــد تـــم احتساب إنتاجية العمل خلال الفترة 1981/1980 – 1991/1990 كنسبة القيمـــة المضافة القطاعية إلى العمالة القطاعية في بداية الفترة ونهايتها. أما القطاعـــات التي تم تحليلها فهي: الزراعة وصيد السمك، النفط والمحاجر، الصناعة التحويلية،

الكهرباء والماء، والتشييد والبناء، التجارة الفنادق والمطـــاعم، خـــدمات المـــال والعقار، المواصلات والاتصالات، الخدمات الحكومية وأخرى، بالإضـــافة إلـــى الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول رقم (4) مستويات متوســـط الإنتاجيـــة والانحـــراف المعيـــاري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. ولقد اقتصر التحليل على ثلاث دول هي: دولة البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان. كما وتم احتســـاب القيمة المضافة القطاعية للفترة تحت الدراسة بالأسعار الثابتة (أسعار عام 1995).

ويهدف جدول رقم (4) إلى مقارنة إنتاجية العمل للناتج المحلي الإجمالي مع قطاع النفط وبدون قطاع النفط في الفترة تحت الدراسة. وتبين المقارنة بأنه في الوقـــت الذي تراجع فيه المتوسط العام لإنتاجية العمل للناتج المحلي الإجمالي (مع وجود قطاع النفط) يمكن ملاحظة زيادة ولو كانت بشكل طفيف فـــي المتوســـط العـــام لإنتاجية العمل للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فـــي الفتـــرة 1981/1980-1991/1990. كما ويمكن ملاحظة وجود تقارب أكبر لإنتاجية العمل بين الدول المعنية في عينة الدراسة في حالة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطـــي مقارنـــة بالناتج المحلي الإجمالي الذي يتضمن قطاع النفط.

وآخذاً بعين الاعتبار إنتاجية العمل على المستوى القطاعي، يوضح جـدول رقـم (5) بأنه لا توجد هناك مؤشرات واضحة حول درجة التقارب الاقتصادي لمتغير إنتاجية العمل في الفترة تحت الدراسة.

جدول رقم (5)

متوسط إنتاجية العمل والانحراف المعياري بين القطاعات لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي للعامين 1980/1981-1990-1991

القطاع	1981/1980			1991/1990		
	المتوسط العام (000)	الانحراف المعيار	الانحراف المعياري النسبي	المتوسط العام (000)	الانحراف المعياري	الانحراف النسبي
الزراعة وصيد السمك	9.2	3.0	32.3	10.9	1.5	13.7
النفط والمحاجر	1474.4	1139.2	77.3	1072.9	798.8	74.4
الصناعة التحويلية	39.8	9.0	22.5	38.8	12.8	33.2
الكهرباء والماء	19.3	13.5	70.0	9.5	58.4	617.7
التشييد والبناء	19.2	6.2	32.4	13.2	8.5	64.1
التجارة والمطاعم والفنادق	27.9	7.2	25.9	18.7	10.5	56.4
المواصلات والاتصالات	21.6	7.2	33.4	24.2	7.5	30.8
خدمات المال والعقار	57.4	49.6	86.4	93.4	75.5	80.8
الخدمات الحكومية وأخرى	9.9	0.9	9.3	15.2	2.6	16.8
الناتج المحلي الإجمالي	45.5	15.4	34.0	34.0	15.9	46.6

*بيانات دولة البحرين لعام 1981-1991 بيانات الكويت لعام 1980-1992، وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة 1980-1990.

4. سوق العمل الخليجي : دراسة حالة الاقتصاد البحريني

نظراً للنمو السكاني السريع والزيادة المضطردة في إعداد خريجي التعليم الثانوي ومؤسسات التعليم الجامعي والمهني، يتزايد الطلب من قبل العمالة المواطنة الخليجية على الوظائف باستمرار ويجد بعض هؤلاء صعوبة في الحصول على عمل ويتحولون إلى عاطلين لأسباب مختلفة وذلك في ظل وجود أجانب يشكلون أكثر من ثلثي سكان دول مجلس التعاون الخليجي[+].

يسعى هذا الفصل بشكل عام إلى تسليط الضوء على هيكل مهارات العمالة في سوق العمل الخليجي بشكل عام وسوق العمل البحريني بشكل خاص والتحديات الأساسية التي يواجهها.

4.1 هيكل مهارات العمالة في سوق العمل الخليجي

اكتسبت المهارات أهمية متزايدة مع تزايد دور المعرفة في نظرية النمو الجديدة. وضمن هذا السياق، فإنه ينظر الى المعرفة كناتج لتفاعلات معقدة بين الأشياء المادية Physical Objects من ناحية، والعنصرين الأساسيين في المعرفة وهما الأفكار والمهارات من ناحية أخرى.

وبينما تعرف الأفكار بأنها المعرفة التي تحفظ أو تشفر (to codify) خارج دماغ الانسان، فإن المهارات هي المعرفة التي لا يمكن عزلها عن الفرد. وتحفظ المهارات، عادة، في الفرد وهي تشمل القدرات (abilities)، والمواهب (talents)، وما شابه ذلك.

[+] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص32

وعليه، يمكن القول بإن الأفكار يمكن أن تعتبر سلع nonrival حيث يمكن أن تستخدم من قبل أي عدد من الأفراد وفي نفس الوقت، إما المهارات فهي تشبه الى حد كبير الأشياء المادية Physical Objects. وعليه، فإنه يمكن القول بإن المعرفة تنقسم الى عالميين: عالم الأفكار المشفرة codified ideas، والمهارات غير المشفرة.

ولكن ما هو دور المهارات في النمو الاقتصادي. لتقدير أهمية العلاقة بين الأشياء المادية Physical Objects من ناحية والأفكار والمهارات من ناحية أخرى في فهم عملية النمو الاقتصادي، لا بد من تسليط الضوء على نظريات النمو التقليدية والجديدة.

ففي ضوء طريقة سولو (1957) المتعارف عليها، يعتبر النمو هو ناتج تراكم رأس المال والعمل بالإضافة الى التغير التقني[†††]. وضمن هذا الإطار النظرى، فإن نمو مستوى دخل الفرد سيصل بعد فترة من الزمن الى حالة التوازن steady state. آخذاً في عين الاعتبار استقرار دالة الإنتاج. وعند ئذ أي عند حالة التوازن المذكورة سينمو مستوى الدخل للفرد بمعدل نمو الإنتاجية الكلية. هذا الجزء من مصادر النمو الاقتصادي يفترض نموذج النمو التقليدى بإنه معطأة من الخارج. ولكن نظرية النمو الداخلية تفترض أن هذا الجزء متغير داخلي. وهي ترجع تغير هذا المتغير الى التفاعل بين المعرفة وتراكم عوامل الإنتاج والذى يؤدى الى تزايد مردود الغلة لراس المال المادى والبشري (Romer, 93) [‡‡‡].

[†††] R. M. Solow (1957) "Technical change and the Aggregate production function". Review of Economics and statistics, 39 (August)

[‡‡‡] Paul Romer (1993) "Ideas gaps and object gaps in economic developments". Journal of Monetary Economics 32. pp. 543-5723

وعليه، يمكن القول بإنه على الرغم من أهمية تراكم رأس المال في نموذج النمو الداخلي فإن المصدر الأساسي للنمو هى المعرفة بشقيها الأساسيين : الأفكار والمهارات. فالأفكار تساهم في انتاج أشياء جديدة وتنظيم هذه الأشياء بطرق تمتاز بالكفاءة. أما المهارات الجديدة أو المتطورة فإنها تسمح للأفكار بإن تتحول الى حيز التنفيذ وللأشياء المادية بإمكانية استخدامها.

وضمن السياق، من المفيد الإشارة الى ما طرحه Paul Romer الى أن الأفكار والمهارات الجديدة هما اللتان تساهمان في زياد المعرفة والتى بدورها تساهم في تحسين الانتاجية التي تشكل مصدر النمو الاقتصادي.

تتعاظم أهمية مهارات العمالة الوطنية وتطويرها في اسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي وذلك بحكم صغر القاعدة السكانية وما ترتب على ذلك من عجز في توفير القوة العاملة الوطنية المدربة بالكم المطلوب مما أدى إلى الاستعانة بالعمالة الاجنبية لتسد الفجوة مابين عدم توفر العمالة الوطنية بالكم والنوع المطلوبين من ناحية و التوسع في الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى. وضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الطلب على العمالة الاجنبية هو في جوهره طلب على المهارات الاجنبية التي تسعى العمالة الوطنية لاكتسابها. إلا أننا مع ذلك لابد أن نقر أن ليس كل العمالة الأجنبية ماهرة. كما أن بعض العمالة الأجنبية تكتسب مهارة من خلال التحاقها بمؤسسات العمل في الخليج وليس خارجها. والمهارات هنا ليست في جلها مهارات تكنولوجية معرفية بل قد تكتسب كذلك بعض المهارات الاجتماعية، أو انها تكتسب بعض المهارات المتعلقة بالحرف التقليدية الخليجية التي هجرتها العمالة الوطنية الى المهن المكتبية او التجارية الجديدة ذات العائد المالي الأعلى.

ولقد شهد العقدين والنصف الماضيين زيادة العمالة الأجنبية الماهرة وغير الماهرة – تشكل غير الماهرة أغلبها – في أسواق العمل بدول المجلس بمعدلات مرتفعة جداً. فلقد ارتفع حجم العمالة الاجنبية من 1.12 مليون عامل عام 1975 إلى 4.4 مليون عامل عام 1985 ثم إلى 7.7 مليون عامل عام 1990، ولتصبح في عام 2001 8.1 مليون عامل. ويمثل هذا الحجم النسبة الأكبر من قوة العمل في دول المجلس حيث أن نسبة العمالة الوطنية تعادل 27.3 % فقط من العمالة الكلية*. وفي عام 1999، بلغت نسبة غير السعوديين في المملكة العربية السعودية حوالي 25% من مجموع السكان**. وفي سوق العمل البحريني، ارتفع حجم قوة العمل الاجنبية من اجمالي قوة العمل من 37.1% في عام 1971 إلى 58.8% في عام 2001. وكذلك يمكن القول بأن ارتفاع الطلب على العمالة الاجنبية في سوق العمل البحريني كان السبب في زيادة نسبة قوة العمل في السكان، حيث ارتفعت من 27.8% في عام 1971 إلى 47.4% في عام 2001.

وفي ضوء ما تقدم، يبقي السؤال المطروح وهو ماذا يعني ذلك لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل محدد ما هي علاقة الأجور بالعمالة حسب الجنسية ومستوي المهارة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال ينبغي القول بأن وهناك ميل عام على المستوى العالمي وبخاصة الدول الصناعية المتقدمة تجاه تزايد الطلب على العمالة الماهرة وانخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة وذلك بسبب تزايد دور وأهمية التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات في عمليات الإنتاج. وعليه، فإن من المتوقع أن يترتب على ذلك تراجع مستويات الأجور للعمالة غير الماهرة في

* محمد الأمين فارس: أوضاع القوى العاملة والتشغيل في الدول العربية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي للتنمية الموارد البشرية والتدريب، تونس 12-14 نوفمبر 2001.ص38.

** تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ص32

البلدان الصناعية وكذلك ربما البلدان النامية التى لا تتمتع بكثافة عمل محلية كبيرة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

فلقد أشار Adrian wood الى أن الدول المتقدمة قد شهدت منذ أوائل الثمانينات تزايد الفجوة في الأجور ومعدل البطالة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، وخاصة مع تسارع وتيرة العولمة[4]. ولقد استطاع Berman, Bound, and Griliches في ورقتهم البحثية المشهورة وعبراستخدام بيانات الولايات المتحدة الى تأكيد تراجع الطلب على العمالة غير الماهرة ووجدوا بإن استخدام تكنولوجيا المعلومات اقد دفع الطلب بعيداً عن العمالة غير الماهرة[5]. وبالمثل أشار Jonathan Haskel and Ylva Henden الى تراجع حاد في أجور العمالة غير الماهرة مقارنة بأجور العمالة الماهرة في المملكة المتحدة وذلك منذ أواخر السبعينات. وهذا التراجع كان ملحوظاً مقابل الارتفاع المنتظم في أجور العمالة غير الماهرة خلال الخمسينات والستينات والسبعينات.

ولغرض التحليل ينبغي القول بان كلمة مهارة تتضمن أبعادا عديدة تشمل التعليم، الوظيفة أو المهنة، والخبرة، والبراعة اليدوية، والقدرات الفطرية، والقدرة على استخدام الآلات التقنية. ولغرض التحليل سيتم تصنيف العمالة حسب المهارة ضمن مجموعتين واسعتين من الوظائف هما: المهن المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج، والمهن غير المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج. وتشمل مهن الإنتاج

[4]Adrian wood (1998). Globalisation and the Rise in Labour Market Inequalities. The Economic Journal, 108C September).

Eli Berman, John Bound, and Zvi Griliches (1994). Changes in The demand for Skilled Labour Within U.S. Manufacturing: Evidence From The Annual survey of Manufactures. The Quarterly Journal of Economics May.

Jonathan Haskel and Ylva Heden(1999). Computers and The Demand For Skilled Labour: Industry and Establishment Level Panel Evidence For the U.K. The Economic Journal. March.

الوظائف التالية: مهن الخدمات، مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد، مهن الإشراف والعمليات الصناعية والكيميائية والغذائية، والمهن الهندسية الأساسية المساعدة. أما المهن غير المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج فتشمل الوظائف التالية: مديرو الإدارة العامة والأعمال، الإختصاصيون والفنيون، المهن الكتابية، ومهن البيع.

يوضح الجدولين رقم (6) و (7) توزيع العمالة البحرينية وغير البحرينية حسب مجموعة المهن والتعويضات الشهرية لعام 1994. وتشير البيانات بأن النسبة الأكبر من العمالة البحرينية في مجموعة مديرو الإدارة العامة والأعمال تحصل على أجر شهري أعلى من 600 دينار بحريني. ويأتي في المرتبة الثانية مجموعة الاختصاصين. وفي المقابل فإن النسبة الأكبر من العمالة البحرينية في مجموعة المهن الهندسية الأساسية والمساعدة تحصل على أجر شهري 100 دينار فأقل. وبالمثل، فإن توزيع العمالة غير البحرينية في جدول رقم (7) مع الأخذ في عين الاعتبار بأن هناك نسب أكبر من العمالة غير البحرينية تحصل على راتب 100 دينار فأقل ضمن مجموعة المهن المرتبطة بالإنتاج. إضافة الى ذلك، فإن بيانات الجدولين (6) و (7) تشير بوضوح الى أن الوظائف غير المرتبطة بالإنتاج تتمتع بأجور أعلى مقارنة بالوظائف المرتبطة بالإنتاج. وربما يعكس هذا التمييز الى حد كبير التمييز حسب المؤهل التعليمي.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن ترجيح الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمل ستؤدى الى زيادة الطلب على العمالة غير الماهرة وما يرتبط بذلك من خيار أن تقبل بأجور متدنية أو خسارة وظائفها لصالح العمالة الأجنبية خاصة مع تزايد اندماج اقتصاديات الدول في العالم. إضافة الى ذلك فإن زيادة الطلب على العمالة غير الماهرة سيضعف من القدرة على نقل التقنية الحديثة الى مختلف الأنشطة

الاقتصادية والتي يمكن أن تشكل أهم مقومات النهضة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (6)
توزيع البحرينيين العاملين باجر حسب

المهنة والتعويضات الشهرية 95/94

%

المهنة	100 فاقل	300-200	600-400	أعلى من 600	المجموع
مديرو الإدارة العامة والإعمال	5.4	7.5	32.0	55.1	100.0
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	10.1	26.5	39.4	24.0	100.0
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	13.4	41.7	38.4	6.6	100.0
المهن الكتابية	16.4	59.6	20.4	3.6	100.0
مهن البيع	56.1	26.2	9.3	8.4	100.0
مهن الخدمات	32.3	51.7	14.9	1.1	100.0
مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد	84.8	15.2	-	-	100.0
الأشراف والعمليات الصناعية والكيميائية والغذائية	21.5	25.6	37.2	15.7	100.0
المهن الهندسية الأساسية والمساعدة	47.1	39.8	12.7	0.5	100.0

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر 95/94. الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول رقم (7)
توزيع غير البحرينيين العاملين بأجر حسب المهنة والتعويضات الشهرية
95/94

%

المهنة	100 فاقل	300-200	600-400	أعلي من 600	المجموع
مديرو الإدارة العامة والإعمال	7.6	16.2	22.9	53.3	100.0
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	10.8	20.9	28.8	39.6	100.0
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	24.2	39.1	23.0	13.7	100.0
المهن الكتابية	28.7	47.2	13.0	11.1	100.0
مهن البيع	59.5	22.9	12.2	5.3	100.0
مهن الخدمات	51.2	40.6	6.3	2.0	100.0
مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد	85.0	15.0	-	-	100.0
الأشراف والعمليات الصناعية والكيميائية والغذائية	62.4	23.6	7.9	6.1	100.0
المهن الهندسية الأساسية والمساعدة	69.6	22.6	6.4	1.4	100.0

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسر 95/94. الجهاز المركزي للإحصاء.

4.3 وضع المرأة البحرينية في قوة العمل بشكل خاص والمرأة الخليجية بشكل عام.

مقدمة

شكل التزايد المتعاظم لمشاركة المرأة في قوة العمل في الدول الصناعية المتقدمة والدول حديثة التصنيع وكذلك الدول النامية الأخرى أهم التغيرات الهامة التي حدثت في هيكل العمل خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

وفي ضوء ذلك، فإن العديد من النساء في بلدان العالم المتقدمة يقضين الآن قليل من الوقت خارج أعمالهن أو وظائفهن لإنجاب وتربية الأولاد. كما وأصبحت المهارات المرتبطة بسوق العمل تزداد أهمية بشكل متزايد عند المرأة. وكذلك يمكن القول بأن المرأة استطاعت أن تتحول من مجالات العمل النسوية التقليدية وأصبحت تتواجد حالياً في مجالات عمل جديدة مثل التخصصات الطبية، والهندسية، والقانون، وعلوم الطبيعة والكمبيوتر التي تتميز بمكانة متقدمة في قوة العمل وأجور عالية.

وضمن هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن فرص العمل للمرأة ودخولها المهن ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية العالية تطورت بشكل بطئ في الفترات التاريخية الماضية، ولكن ازدادت وتيرتها بشكل كبير في أواخر السبعينات. فلقد حققت دخول المرأة العاملة دوام كامل إلى دخول الرجل دوام كامل ارتفاعا ملحوظاً منذ 1979 مقارنة بأية فترة سابقة في التاريخ(Becker،1993). وأصبحت المرأة، بالتالي تحتل مواقع أكثر مرموقة في العديد من الوظائف عالية الماهرة[§§§].

[§§§] Gary Becker, Human Capital. The University of Chicago Press, Chicago, USA, P19

ويبقي السؤال الهام الذي يطرح نفسه ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التطـــور الكبير في مكانة المرأة وتزايد مشاركتها في قوة العمل؟ لابد من الإشارة إلـــى أن الإجابة على السؤال تثير الكثير من الجدل ولكن لابد من القول بـــأن أهـــم هـــذه الأسباب ترجع إلى مايلي: الدور المتزايد لمؤسسات المجتمع المدني والتي ساهمت ولاشك، في إيجاد فرص عمل للمرأة. أما السبب الآخر وهو في وجهـــة نظـــري يكتسب أهمية فيتمثل في الدور أو العامل الاقتصادي. ويتمثل هذا الدور أو العامل الاقتصادي في التأكيد بان تقدم المرأة بشكل أساسي حدث بسبب تزايد ارتباطهـــا بقوة العمل إضافة إلى ذلك، فإن التطور الكبير في مكانـــة المـــرأة ومشـــاركتها المتزايدة في قوة العمل تم تحفيزه وتشجيعه وتعزيزه بتضافر عوامل أخري عديدة منها: التراجع الكبير في معدلات الخصوبة، الزيادة الكبيرة في حالات الطـــلاق، التراكم المستمر لرأس المال البشري وخاصة التعليم، والأهمية المتزايدة لقطـــاع الخدمات(Becker،1993)[****] .

وفي ضوء ما تقدم أعلاه، يبقي السؤال المهم هو ما هي إمكانيات المرأة الخليجية وما مدى مشاركتها الفعالة في المجتمع. ويرتبط الإجابة على هذا السؤال مناقشـــة التغيـــرات الســـريعة فـــي مكانـــة المـــرأة ضـــمن ســـياق التنميـــة الاقتصادية" Socioeconomic Development". كما أن أية مناقشة علمية لهذه التغيرات في مكانة المرأة لابد أن تأخذ في الاعتبار التغييرات في الأهمية النسبية للمرأة في قوة العمل، والتعرف على المحددات الأساسية لمشاركة المرأة في قـــوة العمل وبالتالي اندماجها في الاقتصاديات الخليجية.

وضمن هذا السياق، لابد من مناقشة التساؤل الذي يطرح دائماً ضمن خصوصيات أسواق العمل الخليجي والمتمثل في إمكانية أن تساهم المرأة العربية الخليجية فـــي

[****] نفس المصدر السابق

دول مجلس التعاون في تخفيف الإختلالات التي تعاني منها أسواق العمل في دول المجلس وذلك عبر إحلالها مكان العمالة الأجنبية. أما المسألة الأخرى التي أود توضيحها هي أن دراسة التغيرات في دور المرأة في المجتمع البحريني يمكن أن يشكل نموذج مستقبلي يسمح بالتنبؤ للتغيرات التي يمكن أن تحدث في أماكن أخرى من دول مجلس التعاون. وربما الأمر الذي يدعونا إلى الأخذ بهذا القول لا يرجع بالضرورة إلى كون البحرين دولة عربية نموذجية فيما يتعلق بدور المرأة ومكانتها في المجتمع ولكن يرجع بالأساس إلى الدور أو العامل الاقتصادي الذي فرضته عوامل صغر المساحة، ومحدودية الإنتاج النفطي، وضالة الثروات المعدنية الأخرى مما أدى إلى إيجاد ضغوط و تحديات تجاه ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية وتسريع النمو في القطاع غير النفطي وخاصة قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات وما ارتبط بذلك من تغييرات في دور المرأة البحرينية.

المرأة البحرينية في قوة العمل:

يتفق معظم الباحثين في اقتصاديات سوق العمل بأن معدل مشاركة المرأة في قوة العمل يعتبر مؤشراً رئيسياً على مكانة المرأة في المجتمع، مع ملاحظة بأن البعض الآخر من الباحثين في موضوع المرأة يعتقد بأن مشاركة المرأة في قوة العمل يمثل مؤشر حداثة Modernity ولا يعكس بالضرورة المكانة الفعلية للمرأة في المجتمع، حيث أن المسألة الأخيرة مرتبطة بالتغيرات على المستويات الاجتماعية والقانونية (Buvinic,1976)[††††]. ولكن يبقى القول أن تطور هذا المؤشر يعكس إلى حد كبير التغيرات في دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية.

[††††] Mayra Buvinic(1976)Women and world Development, cited in Nuget, Jeffry and Thomas, Theodre(1985) Bahrain and The Gulf. Croom Helm Ltd. P56.

وعليه، فإن معرفة ديناميكية هذا الدور يشكل عنصراً هاماً في تخطـــيط السياســـة السكانية وخاصة في الدول النامية.

يشير الجدول رقم (8) حول مشاركة المرأة البحرينية في قوة العمل إلى أن حصة المرأة في إجمالي قوة العمل مازالت متدنية رغم إنها ظلت تتصاعد علـــى مـــدار العقدين الماضيين. فمعدل مشاركة المرأة البحرينية من إجمالي الإناث البحرينيات 15سنة فأكثر كان لا يتجاوز 5% حتى عام 1971، وإرتفع بعد ذلك إلى 14.3% في عام 1981، وإلى 18.6% في عام 1991م ومن ثم 25.6% في عام 2001. وإذا تم أخذ معدل البطالة بين النساء البحرينيات بعين الاعتبار، فإن نسبة مشاركة المرأة في فوة العمل بالفعل ستكون أقل من النسب المذكورة، ويوضح الجدول رقم (9) ديناميكية قوة العمل النسوية خـــــلال الفتـــرة 1971-1991 حســـب الفئـــة العمرية.

جدول رقم (8)
معدلات مشاركة قوة العمل
والنسبة المئوية للمرأة في قوة العمل حسب الجنسية
بين الإناث عمر 15 سنة فأكثر

%

السنة	معدل مشاركة قوة العمل			النسبة المئوية للمرأة في قوة العمل		
	بحريني	غير بحريني	المجموع	بحريني	غير بحريني	المجموع
1959	45.6	77.1	53.2	3.0	8.3	3.6
1965	42.3	79.0	52.3	2.7	16.3	4.7
1971	43.0	78.8	51.7	4.3	20.7	6.6
1981	46.5	85.7	62.9	14.3	36.9	19.4
1991	49.2	87.3	66.6	18.7	55.3	29.6
2001	49.4	85.6	65.7	25.6	57.0	35.5

المصدر: المجموعة الإحصائية .إعداد مختلفة. الجهاز المركزي للإحصاء. دولة البحرين.
Bahrain Census of Population and Housing 1981: Trends and Prospects. Directorate of statistics.

جدول رقم (9)
التوزيع النسبي لقوة العمل النسوية حسب الفئة العمرية
للسنوات 71، 81، 1991م.

%

السنة	15 سنة فاكثر	24-15	34-25	44-35	54-45	65-55	+ 65
1991	18.4	16.1	30.6	21.8	6.2	1.6	0.24
1981	13.3	17.3	22.2	6.0	3.4	1.3	0.4
1971	4.1	5.8	4.0	3.3	2.7	2.6	1.4

المصدر: التعدادات السكانية للسنوات 71، 81، 1991م. الجهاز المركزي للإحصاء. دولة البحرين.

ويشير الجدول نفسه إلى دخول قوة العمل النسوية العمل في الفئة العمرية 15-24. ولكن تصل مشاركتها الذروة في الفئة العمرية 25-34 بسبب التحاقها بالتعليم العالي والجامعي. وتنخفض نسبة المشاركة في الفئة العمرية التالية 35-44 قبل أن تتراجع بشكل ملحوظ عند الفئة العمرية 45 سنة فما فوق. وتشير بيانات نسب مشاركة قوة العمل النسوية إلى وجود نمو كبير ضمن الفئة 15-24 في الفترة 71-81 ومن ثم ثبات هذه النسبة في الفترة التالية 81-91. ولقد شكلت الفئة العمرية 25-34 مركز الذروة لمشاركة قوة العمل النسوية وتميزت بالنمو السريع حيث ارتفعت من 4% في عام 1971 إلى 22% في عام 1981 ومن ثم 31% في عام 1991م. أما الفئة التالية 35-44 فإنها تميزت بالنمو الكبير في الفترة الثانية 1981-1991 مقارنة بالفترة الأولى.

وبإفتراض ثبات هيكل النسب ومعدلات النمو في الفترة 81-1991، فإنه من المتوقع أن يشهد عام 2001 ارتفاع النسبة المتوقعة لمشاركة قوة العمل النسوية في حدود 31% في الفئة العمرية 35-44 و22% في الفئة العمرية 45-55 والى حدود 54% في الفئة العمرية 25-34. وعليه، فإن مشاركة المرأة في قوة العمل ستشهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات العشر القادمة مما يعنى تبوأ المرأة العاملة البحرينية مكانة متميزة في النشاط الاقتصادي وبالتالي سيعزز من مكانتها في المجتمع. وكذلك يمكن الحديث عن المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي ولكن بدرجات متفاوتة من دولة الى أخرى.

ومما تجدر الإشارة إليه بأن المناقشة حول مدى مشاركة المرأة في قوة العمل النسوية اقتصرت على الجانب الكمي في الموضوع. وتبقى الأسئلة التي تتعلق بالجانب الكيفي تطرح نفسها: ما هي فرص العمل المتاحة للمرأة في الاقتصاد الخليجي ؟ وما هي المهن التي تتركز فيها قوة العمل النسوية؟ وبالتالي ما هي مستويات الدخول التي تحققها المرأة العاملة الخليجية؟. وسوف تشكل الإجابات على هذه الأسئلة المكاسب التي ستحققها المرأة مما سيعزز من مكانتها في المجتمع أو مقدار الأعباء التي ستتحملها والذي يعني بشكل آخر حجم التحديات الملقاة على عاتق المرأة العاملة الخليجية. يعمل أكثر من نصف النساء البحرينيات العاملات في القطاع الحكومي في عام 1991. كما وتتركز المرأة في هذا القطاع

في وزارتي التربية والتعليم والصحة، حيث استوعبت وزارة التعليم 56% ووزارة الصحة 23% من إجمالي الموظفات البحرينيات في الجهاز الحكومي في عام 1997 حسب ما هو موضح في جدول رقم (10). وتوحي الاتجاهات الحالية للتوظيف في القطاع الحكومي إلى أن التوظيف في مجال الصحة والتعليم قد اقترب من مستوى التشبع. وعليه فإن الفترة الراهنة القادمة ستشهد تراجعاً في الطلب التقليدي على قوة عمل المرأة في هذه المهن التي يطلق عليها عادة بالمهن سريعة الضمور High Atrophy Occupations. وسيترتب على ذلك، أن غالبية الفرص المتاحة للمرأة في الفترة القادمة ستكون بالقطاع الخاص سواء في القطاع المنظم formal sector أو القطاع غير المنظم informal sector أو في المهن التي يطلق عليها بالمهن قليلة الضمور Low Atrophy Occupations. ويمكن، في الواقع، ملاحظة هذا النمط مع تزايد دخول المرأة العاملة البحرينية مهن جديدة كانت حكراً إلى فترة طويلة على الرجال مثل بائعات في السوبر ماركت وعاملات استقبال في الفنادق والمطاعم.

أما المسألة الأخرى الهامة المتعلقة بمشاركة المرأة في قوة العمل فهي مستوى الأجر الذي تحصل عليه والذي يشكل مستواه عاملاً هاماً في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع بالإضافة إلى دوره في تحسين مستوى معيشة العائلة المرتبطة بها وكذلك أهميته كحافز في زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب.

جدول رقم (10)

تطور تشغيل المرأة البحرينية في القطاع الحكومي

في السنوات 1991-1997

السنة	التربية و التعليم	الصحة	الوزارات الأخرى	المجموع
1991	4,052	1,809	1,639	7,500
1992	4,327	1,862	1,679	7,866
1993	4,660	1,872	1,720	8,252
1994	4,943	1,922	1,738	8,603
1995	5,213	2007	1,773	8,993
1996	5,394	2,114	1,964	9,472
1997	5,595	2,293	2,028	9,916

المصدر: المجموعة الإحصائية. أعداد مختلفة. الجهاز المركزي للإحصاء. دولة البحرين.

يبين الجدول رقم (10) تراجع متوسط أجر المرأة البحرينية مقارنة بمتوسط أجر الرجل البحريني وعلى نحو متواصل منذ عام 1988. ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى نمو مشاركة المرأة في سوق العمل وتزايد دخولها في مهن غير تقليدية بالنسبة لها وذات أجور منخفضة.

ويوضح الجدول نفسه أن هذا التحول في أجور الإناث البحرينيات يشكل توجه عام وليس بحدث عابر فقد استمر هذا النمط طوال السلسلة الزمنية التي وصلت إلـــى عشر سنوات.

جدول رقم (11)

نسبة متوسط أجر المرأة البحرينية إلى متوسط أجر الرجل البحريني في القطاع الخاص 1988-1998

السنة	نسبة متوسط أجر المرأة البحرينية إلى متوسط أجر الرجل البحريني في القطاع الخاص 1988-1998
1988	89.7
1989	84.3
1990	85.4
1991	83.9
1992	83.7
1994	75.6
1995	76.8
1996	74.8
1997	74.6
1998	72.5

المصدر: التقارير السنوية لهيئة التأمينات الاجتماعية. دولة البحرين.

5. التعليم والنمو الاقتصادي:

تشير نظرية رأس المال البشري الى أهمية التعليم في زيادة دخول الأفراد ورفع إنتاجيتهم. ومن المفيد الإشارة الى أن النظرة المضادة تنفي المقولة بإن التعليم يؤدي الى تحسين الإنتاجية، وتشير الى أن التعليم يؤكد أهمية مفهوم المؤهلات Credentialism. بمعنى آخر، فإن الدرجات العلمية والتعليم يتمثل دورهما الأساسيان في نقل المعلومات عن القدرات الكامنة والصفات في الأفراد، وعليه فإن الخريجين من الجامعات يكونون أفضل من خريجي الثانوية، ليس لأن التعليم الجامعي يرفع من إنتاجيتهم، ولكن بحكم أن الطلاب الأكثر إنتاجية هم الذين يذهبون الى الجامعات. وعلى كل حال، فإن واقع التطور الذى يحدث على الصعيد العالمي يشير الى أن التعليم الجامعي ينتشر بشكل واسع في جميع دول العالم، مما يوكد على وجود الإدراك لدى جهات العرض والطلب على التعليم بإن المعرفة الإضافية التي يحصل عليها الأفراد في التعليم الجامعي أصبحت مهمة في مرحلة التقدم التقني. إضافة الى ذلك، فإن العولمة الاقتصادية ستعمل على تهميش هذه النظرية البديلة على أساس أن العمالة غير الماهرة هم الذين سيكونون أقل حظا في المجتمع في القرن الواحد والعشرين.

5.1 التحصيل التعليمي:

قطع نظام التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي شوطا مهما من التطور خلال ثلاثة العقود الماضية وامتد التوسع أفقياً حتى شمل معظم المناطق السكانية وراسياً حتى بلغ مراحل التعليم الجامعي . فعلى سبيل المثل، انتقلت البحرين من مجتمع كانت الأمية فيه 61% في عام 1971 من مجموع السكان البحرينيين 15 سنة فكثر، الى 12.3% في عام 2001.

ويشير الجدول رقم (12) إلى نسبة السكان 15 سنة فأكثر، والذين انهوا المراحل التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية، بالإضافة الى الذين لم ينهوا التعليم الابتدائي ولكنهم يجيدون القراءة والكتابة كحد أدنى. وتمثل فئة الذين يجيدون القراءة والكتابة كحد أدنى رأس المال البشري الأولى، بينما يمكن تصنيف فئة الذين يحملون بكالوريوس فأكثر رأس المال البشري المتقدم. ويشير الجدول نفسه الى أن معدلات النمو السنوي في التحصيل التعليمي للسكان البحرينيين للفترة 1991–2001 كالتالي: 1.8% للابتدائي فأكثر، 2.3% ثانوي فأكثر، 4.5% بكالوريوس فأكثر. كما يبين الجدول بإن معدلات النمو السنوية للتحصيل الجامعي للسكان البحرينيين الإناث (5.8%) أسرع من السكان البحرينيين الذكور (3.6%). وعليه، إذا افترضنا استمرار تلك المعدلات للسكان البحرينيين الذكور والإناث، فإن التحصيل الجامعي للإناث سيفوق مثيله للذكور في عام 2006. كما يشير الجدول الى تراجع نسبة الأميين بشكل ملحوظ من 21% عام 1991 الى 12.2% في عام 2001. ويمكن إرجاع ذلك الى انتشار الوعي في المجتمع، وشعور أفراد المجتمع بأهمية الخروج من ظلام الأمية. كما وتعكس هذه المكتسبات على صعيد التعليم جهود الدولة في هذا المجال. فهي تنفق مالا يقل عن 4.2% من الناتج القوي الإجمالي، و 12.8% من ميزانية الدولة حسب إحصائيات 1996. وفي المقابل تنفق المملكة العربية السعودية على التعليم 17.0% من الميزانية العامة، 5.1% من الناتج القومي الإجمالي بينما تنفق الكويت 13.5% من ميزانيتها العامة و4.8% من الناتج القومي الإجمالي في الفترة[‡‡‡‡].

ويجدر بالإشارة أن بيانات الجدول تشير الى أن معدلات النمو للتحصيل بكالوريوس فأكثر أعلى من معدلات النمو للمراحل التعليمية السابقة. وأخذاً بعين

[‡‡‡‡] UNESCO.Wold Education Indicators

الاعتبار استمرار نمط معدلات النمو المذكور، فإنه من المتوقع أن يؤدى ذلك الى ضغوط على ميزانية الدولة لزيادة الموارد المخصصة للتعليم الجامعي. فنصيب التعليم الجامعي لا يتجاوز 10% من إنفاق الدولة على التعليم. وعليه يبدو، أن هناك أهمية لزيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي لتواكب معدلات النمو العالية للتحصيل الجامعي. إضافة الى ذلك، فإن أهمية التحصيل الجامعي أصبحت تتعاظم أهميته من أجل إيجاد عمالية وطنية ماهرة تستطيع أن تواكب التحول العالمي في الهياكل الاقتصادية من الاقتصاد الصناعي الى اقتصاد المعرفة والمعلومات.

جدول رقم (12)

التحصيل التعليمي كنسبة مئوية من السكان (15 سنة فأكثر) 1991-2001

البيان	القراءة والكتابة فأكثر	ابتدائي فأكثر	إعدادي فأكثر	ثانوي فأكثر	بكالوريوس فأكثر
السكان البحرينيون الذكور					
1991	86.7	75.4	59.8	38.2	7.1
2001	92.5	86.4	72.0	47.9	10.1
السكان البحرينيون الإناث					
1991	71.3	60.8	49.8	32.1	5.2
1992	83.0	76.2	66.0	46.8	9.1
إجمالي السكان البحرينيين					
1991	79.0	68.1	54.8	35.1	6.2
2001	87.8	81.3	69.0	47.4	9.6

المصدر: التعداد السكاني 1991 و 2001.

5.2 مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي:

ضمن محاولة قياس دور التعليم في النمو الاقتصادي ، استخدمت دراسة (اليوشع والصادق، 1997) مخزون إجمالي خريجي التعليم الثانوي – بفروعه المختلفة – كمؤشر تقريبي لرأس المال البشري في البحرين واستند اختيار مؤشر إجمالي خريجي الثانوي على أساس عدم توفر بيانات منتظمة حول رأس المال البشري في البحرين. وعليه، فإن خريجي التعليم الثانوي يمثلون التحصيل العلمي للقوى العاملة و ذلك بسبب عدم توفر سلسلة زمنية منتظمة للتحصيل العلمي للقوى العاملة في الاقتصاد الوطني. ولقد أشارت نتائج تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي – كما هو موضح في جدول (13)– إلى أن مساهمة رأس المال البشري بلغت 0.9 ، أو ما يعادل 20% من النمو الاقتصادي البحريني. وينبغي القول بأن نسبة المساهمة لرأس المال البشري العالية نسبياً في الاقتصاد البحريني تؤكد على أهمية دور التعليم الثانوي ، في تحسين إنتاجية العمل ، وبالتالي ، رفع معدل النمو الاقتصادي وذلك على عكس التوقعات السائدة في المجتمع حول محدودية تأثير مخرجات التعليم الثانوي في الاقتصاد البحريني §§§§.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه يمكن القول بأن هناك اهتمام كبير بين الاقتصاديين الدارسين النمو الاقتصادي بموضوع بالعلاقة بين التحصيل التعليمي ورأس البشري.

فالاقتصادي المعروف روبرت لوكس Robert Lucsارجع نجاح التجربة الكورية-التي اسماها بالمعجزة الكورية-إلى سياسات التعليم والتدريب التي اتبعتها كوريا منذ الستينات من القرن الماضي . كما توصل تولمان ووانق"Tallman and Wang" إلى دور متغير رأس المال البشري من تفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي لتايوان خلال الفترة 1965-1989 *****.

§§§§أحمد اليوشع ، عبدالله الصادق. رأس المال البشري وتأثيره على النمو الاقتصادي في البحرين. التعاون الصناعي أكتوبر 1997.

***** المصدر السابق.

جدول رقم (13)

مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي 1984-1994

نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.6
نمو رأس المال (%)	2.4
نمو العمل (%)	4.2
نمو رأس المال البشري (%)	2.1
حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.45
مساهمة رأس المال (%)	1.3
مساهمة العمل (%)	1.9
مساهمة رأس المال البشري (%)	0.9
مساهمة عوامل الإنتاج "من ضمنها رأس المال البشري"	4.1
مساهمة الإنتاجية العالية (%)	0.5

يبقي القول بأن ضمان مساهمة التحصيل التعليمي كراس مال بشري في النمـــو الاقتصـــادي يواجهه تحديات الاهتمام بتحسين نوعية التعليم وما يرتبط ذلك من الاهتمام بالمراحل الأولـــي من التعليم ذات الدور الحاسم من تشكيل رأس المال البشري الأولي، والاهتمام بالتعليم الفنـــي، ومن ثم إعطاء أهمية متزايدة للتعليم الجامعي والبحث العلمي المحددان الأساسيان(رأس المال البشري المتقدم الذي يشكل بدوره محرك الإنتاجية التي يعتبر تطويرها أهم قضـــايا مســـتقبل التنمية البشرية من دول مجلس التعاون الخليجي.